الأمم المتحدة

S/2006/807

مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أُحيل إليكم نسخة من بيان وزارة خارجية جورجيا المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بشأن اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧١٦ (٢٠٠٦) عن جورجيا (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إراكلي **ألاسانيا**

السفير

الممثل الدائم

171006 171006 06-57380 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

اتخذ مجلس الأمن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ القرار ١٧١٦ الذي مُددت بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

ويشكِّل هذا القرار الذي أُعد مشروعه برعاية مجموعة أصدقاء الأمين العام للأمم المتحدة وثيقة ذات دلالة عميقة تؤكد من جديد بقوة وبعبارة لا لبس فيها مبدأ سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وفي هذا السياق، يؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الصريح لمبادئ تسوية الصراع الواردة في ''ورقة بشأن المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي''. ويشار إلى ما يسمى ''وثيقة بودن'' التي تنص على أن يحدَّد وضع أبخازيا حصرا ضمن جورجيا، وذلك ما يستبعد تلقائيا أي شكل من أشكال التلاعب فيما يتعلق بهذه المشكلة. وجدير بالملاحظة أن مجلس الأمن يرحِّب بالأفكار الإضافية التي قد يرغب الجانبان في عرضها من أجل إجراء حوار سياسي برعاية الأمم المتحدة.

وتأتي هذه المسائل التي حثّ عليها مجلس الأمن متسقة تماما مع المبادرات الجديدة التي اتخذها الجانب الجورجي من أجل تنشيط عملية السلام والتي تتوخى إجراء حوار مباشر بين الجانبين المتنازعين، واستخدام آليات المنظمات الدولية القائمة فعلا والتي لم يستعن بها بعد، بما في ذلك تغيير شكل عملية السلام بتدويلها تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي حالة استيفاء جميع هذه الشروط، الاستعداد لتوقيع اتفاق عدم استكمال العنف بين الجانبين.

وحثّ مجلس الأمن مرة أخرى الجانب الأبخازي على أن يعالج جديا ضرورة عودة المشردين داخليا واللاجئين في ظروف آمنة وكريمة. ومما يجب تأكيده أن العودة إلى الوطن يجب أن تتم، وفقا للقرار، في جميع أنحاء أراضي أبخازيا وأن تتاح بموازاة ذلك حماية حقوق الإنسان بصورة وافية، بما في ذلك حقوق الإقامة والهوية. وقد طلب إلى الجانب الأبخازي القيام بدون تأخير بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرارات السابقة والمتصلة بنشر عنصر الشرطة التابعة للأمم المتحدة، وإنشاء مكتب فرعي لحقوق الإنسان، وضمان تعليم السكان الجورجيين المحليين بلغتهم الأم.

ويشير قرار مجلس الأمن إلى عملية الشرطة التي نفذها الجانب الجورجي في أبخازيا العليا (وادي كودوري).

وجدير بالاهتمام أن النص النهائي لقرار مجلس الأمن لم يأخذ بالموقف المتصلِّب والعدواني للجانب الروسي الذي يصر على الإدانة غير المشروطة لكافة أعمال الجانب الجورجي تقريبا.

وتشير الأحكام المنصوص عليها في القرار المتخذ إلى أن مجلس الأمن يعترض على تفاقم التوتر أو انعدام الثقة المتبادلة في منطقة الصراع، ولذلك يتعين على الجانبين الإحجام عن اتخاذ خطوات تنطوي على مجازفات محتملة.

وتشدد في هذا السياق على أن القرار يعترف بعبارة لا لبس فيها بأن واقعا جديدا نشأ نتيجة لعملية كودوري. ويلاحظ مجلس الأمن مع الارتياح استئناف الدوريات في وادي كودوري، مما يعتبر في صالح تنفيذ أحكام القرارات السابقة ١٤٦٢ و ١٤٩٤ (٢٠٠٣) و ١٥٢٤ و ١٥٥٤ (٢٠٠٤) و ١٥٨٢ و ١٦١٥ (٢٠٠٥). ومن المعروف أنه كان من المتعذر إجراء الدوريات في هذه المنطقة منذ عام ٢٠٠٣ نظرا لغياب الضمانات الأمنية وللغارات التي تشنها عناصر إجرامية تزدهر أحوالها في وادي كودوري. ولم يتسن للجانب الجورجي توفير الضمانات الأمنية للمراقبين واستئناف رصد المنطقة إلا بعد إعادة إرساء النظام الدستوري وسيادة القانون في هذه المنطقة على إثر عملية الشرطة.

وأتاحت الضمانات الأمنية التي وفرها الجانب الجورجي لمراقبي بعثة الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة إمكانية إجراء دوريات في أبخازيا العليا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وكما كان متوقعا، لم يقف المراقبون على أي انتهاكات خطيرة، مما يشير مرة أخرى إلى أن الجانب الجورجي يمتثل بأقصى قدر من الدقة للالتزامات التي أخذها على نفسه.

أما فيما يتعلق بمسألة قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة المشار إليها في قرار مجلس الأمن، فليس هناك من شك أن السلطات الجورجية سوف تتصرف ضمن حدود حقوقها السيادية، وفقا للآراء التي أعرب عنها رئيس جورجيا في ملاحظاته أمام الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وامتثالا للقرارات الصادرة عن برلمان جورجيا. وليكن واضحا لدى الجميع أن الجانب الجورجي سوف يعتمد التدابير اللازمة في الوقت المناسب وفي الظروف الملائمة من أجل التكفل بالمهام التي يتعيَّن عليه القيام بها وضمان تغيير شكل عملية السلام وإحلال قوات دولية محل الوحدة الحالية.

وتنبغي الإشارة فضلا عن ذلك إلى أنه بناء على مبادرة من الدول الأعضاء في مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (جوام) أُدرجت مسألة الصراعات التي طال

أمدها في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مما يتيح لنا توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى هذه المشكلة وبالتالي تيسير تسوية تلك الصراعات.

ونود أن نؤكد من جديد، وبشعور من الامتنان، الدور الإيجابي الحاسم الذي أدَّته مجموعة أصدقاء الأمين العام للأمم المتحدة، وهم ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا، التي أثمرت جهودها عن اعتماد هذه الوثيقة البنَّاءة والمتوازنة. ويجدر التنويه بشكل خاص في هذا السياق بالمساهمة الهامة التي قام بها الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الذين أجرت معهم جورجيا مشاورات مكثفة والذين نقدِّر مواقفهم البنَّاءة حق قدرها.

تبليسي، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦